

تعزير الأمان التربوي كركيزة لأمان وطنى وقومى مستدام

ورقة عمل

مقدمة إلى

اليوم الدراسى

الأمان التربوى الفلسطينى فى ظل العدوان الاسرائيلى على قطاع غزة

٢٠٠٩/٤/٢٧

جامعة الأقصى

قسم أصول التربية

د. يوسف حسن صافى

مقدمة:

تعد قضية الأمن من القضايا المحورية التي تستأثر باهتمام المفكرين والمخططين ورجال السياسة والاجتماع في كافة المجتمعات قديمها وحديثها، بغض النظر عن ايولوجيتها. فالأمن هو من الأمور الأساسية في هذا الوجود، وهذا ما أكد عليه رب العزة سبحانه وتعالى حين قال: " فليعبدوا ربَّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" صدق الله العظيم. فالأمن هو ركيزة أساسية، وقاعدة عظمى تستند عليها حياة البشرية، ودعامة كبرى يرتكز عليها إبداع وعطاء الإنسانية، ومقصد سام، يتطلع لتحقيقه الأفراد والجماعات وتسعى لتوفيره الدول والحكومات. والأمن أيضا هو حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها، ولتحقيق عمارة الأرض التي استخلف الله تعالى عليها بني آدم. من ناحية أخرى، وبينما يعتبر الأمن حاجة أساسية للأفراد، فإنه يعتبر أيضا ضرورة من ضرورات بناء المجتمعات، بل ومرتكز أساس من مرتكزات تشييد الحضارات. ومن هنا قد لا يبدو مستغربا ذلك القول المأثور أن هناك نعمتان عظيمتان لا يشعر الإنسان بقيمتها إلا إذا فقدهما، وهما صحة الأبدان، وامن الأوطان.

من المهم التأكيد هنا أن الشعور بالأمن يتحقق فقط في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد لجوانب السلامة والاستقرار، والتي قد يتعرض لها الأفراد والجماعات عبر مصادر تهديد تتنوع تبعاً لتنوع الظروف البيئية، وما تحويه من أوضاع سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتربوية، وعقائدية¹.

على كل حال، فالأمن كل لا يتجزأ، خصوصا وأنه يشكل ذلك النسيج الذي يتشكل عبر منظومة من الخيوط التي تلتقي كلها على نول الأمن الوطني، ذلك الأمن الذي تسعى كافة المجتمعات، على طول هذا العالم الواسع وعرضه، لتحقيقه من أجل ضمان حماية المجتمع من كافة المخاطر التي تهدد كيانه السياسي، والاقتصادي، واستقراره، وأمنه، ووجوده التاريخي، وصرحه الحضاري، وكافة مؤسساته الثقافية والتربوية والاجتماعية وديمومة فعاليتها.

اللافت، في هذا السياق، أن الأمن الوطني يشكل منظومة تشمل مفرداتها العديد من أنواع الأمن: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الثقافي، والأمن التربوي، ... الخ، وهذه كلها بالنهاية تشكل جملة التروس التي يمكن أن تدور فيها عجلة الأمن الوطني بأقصى كفاءتها. هذا ورغم أن جميع أنواع الأمن هذه هي عناوين بارزة لمستلزمات وضرورات المجتمع الملحة التي تضمن ديمومة بقائه واستقراره، والتي تضمن تحركه بوعي، وإرادة، وثقة، واقتدار نحو مستقبل واعد يسوده احترام قيمة الإنسان، وقيم الديمقراطية والعدل، والتقدم والتطور المنشود، والتي تضمن أيضا لأفراده وجماعته العيش الكريم في أنقى أجواء الراحة والأطمئنان، فإن الأمن التربوي يظل ركيزة الركائز لأمن وطني حقيقي مستدام، فالأمن التربوي، بما يحمله من مسؤولية كبرى في بناء الأجيال وتشكيل المنظومة القيمية والمعرفية والمهاراتية لجميع أفراد المجتمع، وما يستتبع ذلك من ممارسات على أرض الواقع، إنما يشكل بالنهاية النواة الأساسية لجميع أشكال الأمن الوطني الشامل².

¹ العمرات، أحمد: "الأمن والتنمية"، ط ١، عمان، ٢٠٠٢، ص ص ١٨ - ١٩

² عبد الرحمن أحمد محمد صائغ: "الأمن التربوي والأمن الوطني وجهها لوجه"، ١٤٢٧/٠٥/٢٥ هـ (٢٠٠٦/١١/٢٣) <http://www.aleqt.com/article.php?do=show&id=2386&archivedate>

في ضوء ما تقدم، فقد ارتأى الباحث، ومن خلال ورقته ألمقدمه إلى هذا اليوم الدراسي الهام، أن يسلط الضوء على موضوعة الأمن التربوي، كجزء رئيس من منظومة الأمن الوطني الشامل، وكعامل دافع ومعزز لكافة أشكال الأمن الأخرى في هذه المنظومة، والذي يقود بالنتيجة إلى استقرار المجتمع، وتماسكه، ووحدته، وتقدمه، وتطوره، كمتطلب أساس لمواجهة تحديات عالم سريع التغير، عالم العولمة بفرصها وتهديداتها، عالم ثورة التقدم العلمي والتكنولوجي، عالم الفجوة المعرفية والرقمية، عالم الأبارتيد المعرفي واحتكار المعرفة، عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تخترق الحدود والسدود دون الحاجة إلى تأشيرات دخول من الجهات السيادية، الخ.

أسئلة ورقة العمل:

تجيب ورقة العمل عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن للأمن التربوي أن يحقق الأمن الوطني والقومي المستدام؟

ينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما المقصود بمفهوم الأمن الوطني والقومي؟
٢. ما المقصود بالأمن التربوي؟
٣. ما هي طبيعة العلاقة بين الأمن التربوي والأمن الوطني والقومي؟
٤. ما هي متطلبات تحقيق الأمن التربوي كركيزة للأمن الوطني والقومي؟

أهداف ورقة العمل:

١. إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الوطني والقومي.
٢. إلقاء الضوء على مفهوم الأمن التربوي.
٣. توضيح طبيعة العلاقة بين الأمن التربوي والأمن الوطني والقومي.
٤. تحديد متطلبات تحقيق الأمن التربوي كركيزة للأمن الوطني والقومي.

أولاً: مفهوم الأمن الوطني والقومي:

١. مفهوم الأمن:

قد يكون من المفيد قد يكون من المفيد بداية، وقبل الحديث عن مفهوم الأمن الوطني والقومي، إلقاء الضوء على مفهوم الأمن بشكل عام. لغة، فإن "الأمن" بتسكين الميم وفتحها وكسرهما يقصد به: الاطمئنان وهو ضد الخوف، ويقال: اطمأن الرجل، أي أمن ولم يخف، وامن يأمن أمانة: ضد خان، واستأمن: طلب الأمن أو دخل في الأمان، والأمن ضد الخائف. وعليه فإن الأمن يقصد به اطمئنان الإنسان على دينه، ونفسه، وعقله، وأهله، وماله، وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الحاضر أو في المستقبل.

أما اصطلاحاً، وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن"، فقد برزت العديد من التعريفات التي جاءت في إطار المدارس الفكرية المعاصرة، فالأمن، حسب ما تفيدنا دائرة المعارف البريطانية، يعني: "حماية الدولة - الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، بينما يقدم (هنري كيسنجر) الذي احتل منصب الأمن القومي والخارجية في السبعينات رأيه بالأمن فيقول انه "الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع توخياً الحفاظ على حقه في البقاء". أما

(روبرت مكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق خلال حرب فيتنام، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين، فيشير في كتابه (جوهر الأمن)، أن الأمن يعني: "التطور، والتنمية، سواء منها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، في ظل حماية مضمونة والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل".³

هذا وفي نفس السياق، يشير (د. زكريا حسين) ، أستاذ الدراسات الإستراتيجية، والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية إلى أن الأمن يعني "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية، والخارجية، الاقتصادية، والعسكرية، في شتى المجالات، في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة".⁴

هذا ولعل أدق وأهم مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله، سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطَعَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"⁵، والذي يؤكد أن الأمن هو نقيض الخوف، والذي يعني، حسب المفهوم الحديث، التهديد الشامل: الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الداخلي ، أو الخارجي.

هذا ورغم تعدد مفاهيم الأمن، فمن الملاحظ، وحسب (كوفمان)، أنها في اغلبها تتفق على أن الأمن في جوهره يدل على التحرر من الخوف⁶، أي كل ما يحقق الطمأنينة والاستقرار للفرد والجماعة.

٢. أبعاد الأمن:

يشير (د. زكريا حسين) إلى وجود خمسة أبعاد للأمن، وهذا تشمل:

٢,١ البعد السياسي: وهذا يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

٢,٢ البعد الاقتصادي: وهذا يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

٢,٣ البعد الاجتماعي: وهذا يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين، بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

٢,٤ البعد المعنوي أو الأيديولوجي: وهذا يؤمن الفكر والمعتقدات، ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

٢,٥ البعد البيئي: وهذا يوفر التأمين ضد أخطار البيئة، خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

٣. مستويات الأمن:

يلاحظ أن الأمن له أربعة مستويات:

٣,١ الأمن الفردي: أي أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته، أو ممتلكاته، أو أسرته.

٣,٢ الأمن الوطني: أي أمن الدولة ضد أية أخطار خارجية، أو داخلية.

³ سليمان، منذر: نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، ٣ يونيو، ٢٠٠٨.

⁴ حسين، زكريا: الأمن القومي،

⁵ القرآن الكريم: سورة قريش: من الآيات ٣، ٤.

⁶ انظر، الحديني، مؤيد: "العولمة الإعلامية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٢، ص ١٠٣.

٣,٣ الأمن القومي: أي الأمن القطري أو الجماعي، والذي يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا.

٣,٤ الأمن الدولي، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية، سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي و دورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

٤. مفهوم الأمن الوطني:

حسب (على هلال)، فإن الأمن الوطني يعني: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا، واجتماعيا، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".^٧

٥. مفهوم الأمن القومي:

صحيح أن استخدام مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثاني، إلا أن جذور هذا المصطلح تعود إلى القرن السابع عشر، وخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٨٤، التي أسست لولادة الدولة القومية، أو الدولة - الأمة (Nation - State)، حيث شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية، وصولا إلى طغيان استخدام تعبير إستراتيجية الأمن القومي، بحيث يمكن اعتبار العام ١٩٧٤ المحطة أو المنصة لانطلاق مصطلح الأمن القومي في المسرح الأمريكي بصور "قانون الأمن القومي لعام ١٩٧٤" عن الكونغرس الأمريكي.^٨

أما فيما يخص مفهوم الأمن القومي، فيشير (د. أمين ساعاتي) انه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وطوال ما كان يعرف باسم الحرب الباردة، فقد ظل مصطلح "الأمن القومي" يشير إلى "القوة العسكرية" بصفتها الدرع الذي يحمى الوطن، والردع الذي يصد العدوان، والذراع القوية التي تتجسد فيها هيبة الدولة. ولكن مع بداية التسعينيات الميلادية، لم يعد هذا المفهوم العسكري هو المفهوم الدارج والمعبر عن الأمن القومي.^٩

اللافت، أن هناك خلطا في أذهان بعض الناس فيما يخص مفهوم "الأمن القومي"، خصوصا أولئك الذين يعتقدون أن هذا المفهوم له جانبه ودلالاته العسكرية فقط، وهم يضعون تصوراتهم لهذا المفهوم على أساس الاستراتيجيات التي يتم وضعها بمعرفة العسكريين، سواء أكانوا من رجال الشرطة، أم من رجال الجيش من اجل حماية الجبهة الداخلية من أعمال العنف والتطرف والإخلال بالقانون والشرعية الدستورية، ومن اجل حفظ امن وأمان الوطن من الأعداء الخارجيين، عن طريق تقوية وتعزيز دفاعاته، بهدف تأمين حدوده وسلامتها من أي غزو خارجي.^{١٠}

من الملاحظ أن مفهوم الأمن القومي قد تجاوز كونه مجرد مشكلة عسكرية، وقيادات عسكرية، واستراتيجيات عسكرية، ومعدات حربية، وقوة ردع، وفرض هيبة الدولة الخ، وهذا ما يؤكد العديد من الخبراء والمختصين في هذا المجال. ففي هذا السياق، يقول (روبرت ماكنمارا)، وزير الدفاع الأمريكي السابق، ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في مفهوم الأمن القومي: لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا ادني من الاستقرار الداخلي،

⁷ هلال، على: "الأمن القومي العربي"، مجلة شئون عربية، عدد ٣٥، يناير، ١٩٨٤، ص ١٢.

⁸ سليمان، منذر: مرجع سابق، ٢٠٠٨.

⁹ ساعاتي، أمين: "الأمن القومي العربي - صيغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين"، ط ٢، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٣، ص ١٩.

¹⁰ إبراهيم، مجدي: مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ١٢.

الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد ادني للتنمية. فعند إعداد الميزانية لا ينبغي التركيز على شئون الدفاع فحسب، إذ يكون الأهم من ذلك هو التركيز على الأمن القومي بمعناه العريض. فمهمة وزارة الدفاع ببساطة تتحصر في توفير الأمن الحربي، أي الاحتفاظ بالقوات العسكرية الضرورية لحماية الأمة ضد العدوان، إلا أن مفهوم الأمن القومي إنما هو أوسع وأعمق من ذلك^{١١}. هذا ويضيف (روبرت ماكنمارا) أيضا أن "الأمن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، والأمن ليس هو القدرة العسكرية وان كان يحتويها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي وان كان قد يشملها، الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد امن"^{١٢}.

على كل حال، وفي ضوء هذا الفهم، يشير (د. حامد ربيع) إلى تعريف للأمن القومي باعتباره "مجموعة معينة من المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي، والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي"^{١٣}، في حين يقول (عدلي) أن الأمن القومي هو "ذلك الجهد اليومي الذي يصدر من الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودفع أي تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة"^{١٤}. أما (روبرت ماكنمارا) فيقول أنه "كل ما تقوم به الدولة، أو الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من ترتيبات تنموية في جميع المجالات وفي حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية"^{١٥}.

هذا وان كنا لا نغفل أهمية الجانب العسكري في تحقيق الأمن وحماية الوطن داخليا وخارجيا، فان الاعتداد بهذا الجانب وحده لم يعد السبيل القويم لتحقيق الأمن القومي، خصوصا وان مفهوم الأمن القومي قد اتسع وتعددت جوانبه، وميادينه، بل امتد ليشمل حماية الوطن من الكوارث الطبيعية، وسبل المحافظة على صحة المواطنين من الأمراض، والأوبئة، ومواجهة الأزمات الاقتصادية المفاجئة، والوقوف سدا منيعا ضد الغزوات الثقافية المستوردة والدخيلة، ومقاومة الأفكار المتطرفة، وغير ذلك من الأمور التي تقف عقبة كؤود أمام سلامة الوطن والأمان للمواطنين^{١٦}. في ضوء ما تقدم، لا يمكن لنا أن نتصور أن هناك مؤسسة عسكرية صالحة لقيادة وإدارة شئون الدولة بدون نظام سياسي متوازن، ونظام اقتصادي فعال، وعلاقات دولية واجتماعية مبنية على أساس المساواة والعدل، وبناء ثقافي له بصماته الواضحة في مسيرة الحضارة الإنسانية الجارية^{١٧}. ولربما من المفيد، في هذا السياق، إلقاء الضوء على منظومة الأمن الوطني والقومي، التي أشارت إليها (د. منى عماد الدين)^{١٨}:

^{١١} ساعاتي، أمين: مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ١٩.

^{١٢} انظر، الحديني، مؤيد: مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ١٠٤.

^{١٣} انظر، الحديني، مؤيد: مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ١٠٤ - ١٠٥.

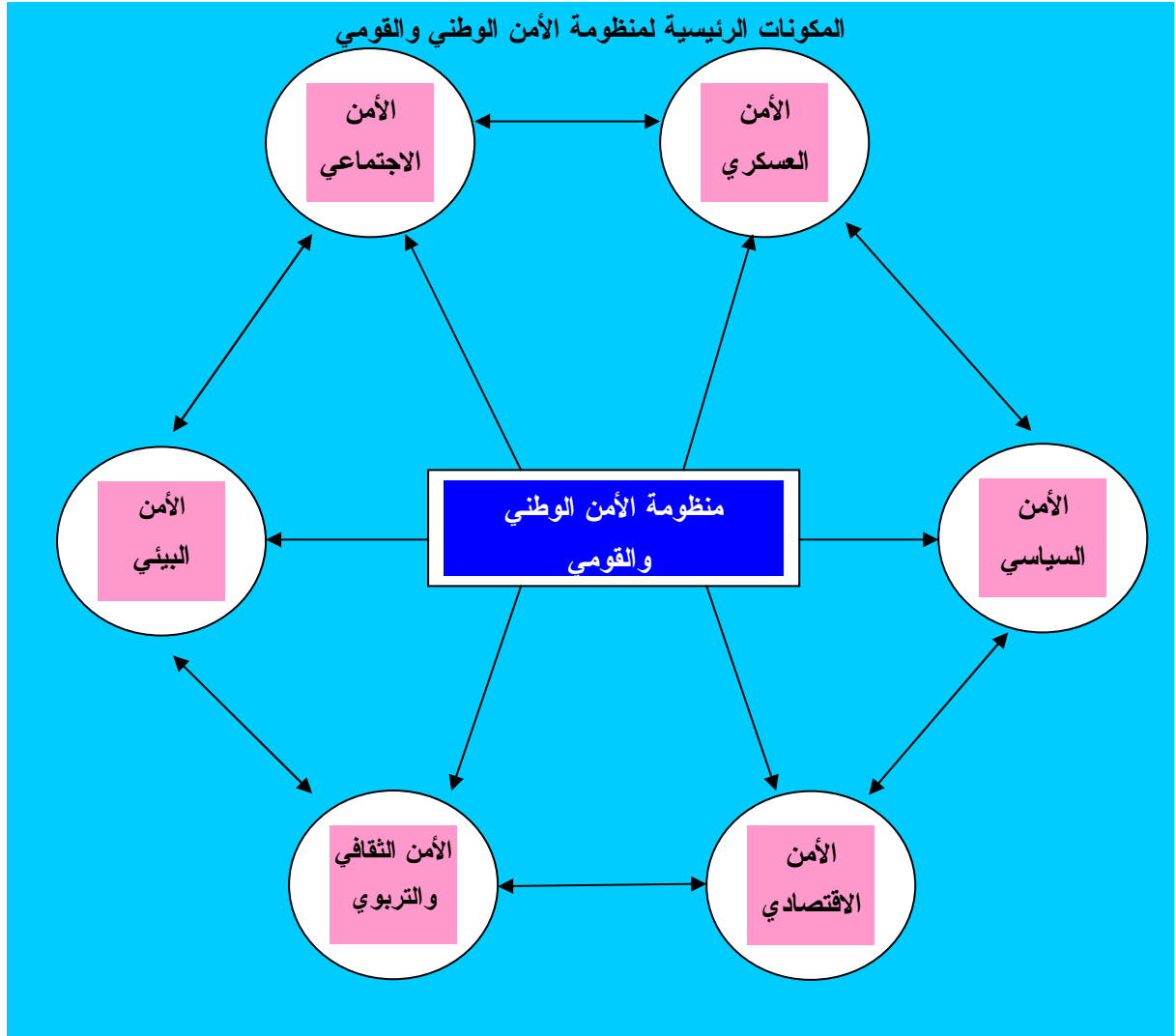
^{١٤} عدلي، عصمت: "علم الاجتماع الامني: الأمن والمجتمع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣٤.

^{١٥} ماكنمارا، روبرت: جوهر الأمن"، تعريب يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ١٤.

^{١٦} ابراهيم، مجدى: مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ١٣.

^{١٧} هويدى، أمين: "في السياسة والأمن"، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢، ص ١٥ - ١٦.

^{١٨} عماد الدين، منى: "التربية المدنية وأثرها على التنمية السياسية"، ورقة عمل، مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، ٢٣-٢٤/٣/٢٠٠٤.



حسب هذه المنظومة، يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومي لم يعد يرتبط بالناحية العسكرية فقط، بقدر ارتباطه بمجالات أخرى لا تقل أهمية عن الناحية العسكرية، كالصحة، والاقتصاد، والتجارة، والقانون، والسياسة، وغير ذلك من المجالات الحيوية اللازمة للإنسان. هذا وفي إطار سعيها لتحقيق الأمن الوطني والقومي، فإن الدولة تقوم بأنشطتها المختلفة بهدف خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد شعبها إلى الحد الأقصى لإشباع حاجاتهم، بحيث تتحدد وظائف الدولة في حماية الاستقلال، وحفظ الأمن الداخلي، وإشباع حاجات الشعب، وتحقيق رفاهيته من خلال ممارسة نشاطاتها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث أن جميع هذه الوظائف، بالأنشطة المؤدية إليها، تمثل صياغة لحاجات المجتمع المختلفة والمتشعبة، كما تعكس صالحه المشترك، وتمثل في نفس الوقت المظهر المادي للسلوك الوظيفي للدولة¹⁹.

في ضوء ما تقدم، فإن الدولة، وهي تسعى لتحقيق الأمن القومي، يجب أن تعطي الأولوية للمحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورتها لديه، أي أن الأمن

¹⁹ المؤتمر الأول لوزراء الداخلية: "مفهوم الأمن الداخلي في العالم العربي والتهديدات الموجهة إليه"، ورقة عمل مقدمة من وفد مصر، سبتمبر، ١٩٧٧، ص ٢٨٤.

السياسي يقوم على منع وضبط الجرائم الضارة بأمن الدولة من الداخل و الخارج، إلى جانب التصدي للمشكلات والانحرافات التي من شأنها أن تشكل دوافع ومنطلقات لإثارة الجماهير وركائز تستند إليها حركة الأنشطة المضادة^{٢٠}. أما من حيث الأمن الاجتماعي، فيجب التركيز على قضايا التماسك بين أفراد المجتمع، أي "الانتماء إلى وطن ومجتمع واحد موحد"، والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة، والتعاطف بين أبناء الوطن الواحد (الألفة الجامعة)، والاستقرار السياسي، والأمن المعيشي، والحياتي، والاقتصادي، وتوفير وفعالية أجهزة الأمن والشرطة، وتوفير وفعالية واستقلالية الجهاز القضائي القادر والعدل، وتوفير المؤسسات العقابية، والإصلاحية الصالحة^{٢١}. أما على صعيد الأمن الاقتصادي، فمن المهم التركيز على المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، التي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع، ويتحسن باستمرار، وتأمين وضع اقتصادي عادل وامن، يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي.

ثانيا: الأمن التربوي:

١. مفهوم الأمن التربوي:

نظرا لحدائثة موضوع الأمن التربوي، فعلى ما يبدو، وحسب العديد من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، ليس هناك تعريفا لهذا المصطلح، وعليه فاننى أرى أن اجتهد وأضع التعريف التالي لهذا المصطلح كأساس لحوار حول هذا المفهوم: "تأمين التربية ضد أية أخطار تهددها داخليا وخارجيا، وضمان المحافظة على استقرارها وتطورها، بما يمكنها من تحقيق أهدافها على صعيد الفرد و المجتمع".

في ضوء ما تقدم، يمكن الإشارة إلى نوعين من التهديدات التي تواجه الأمن التربوي:

١,١ تهديدات داخلية:

فيما يلي مجموعة من ابرز التهديدات التي تواجه الأمن التربوي على الصعيد الداخلي:

- غياب فلسفة المجتمع (التربية في واد، ومتطلبات المجتمع في واد اخر).
- عدم انسجام فلسفة التربية مع فلسفة المجتمع في حال وجودها.
- جمود التربية وتقوقعها، بحيث لا يتعدى التطوير، ان تحقق، مسألة الترقيع في أحسن الأحوال.
- غياب التخطيط الاستراتيجي للتربية (غياب الرؤية، والرسالة، والأهداف الإستراتيجية، والقضايا الإستراتيجية، والبرامج الإستراتيجية، الخ.
- مبدأ تقريب النقات، وتغييب وتهميش الخبرات والكفاءات عن مسرح التربية، وما ينتج عنه من هجرة للكفاءات التربوية.
- التناقض بين التربية النظامية، والتربية غير النظامية (تأثير التربية غير النظامية يفوق بكثير التربية النظامية).
- غياب ديمقراطية التعليم، وحرية الرأي والتعبير.
- الانقسام السياسي، والجغرافي، والتشريعي.
- انتشار ظاهرة التعصب الأعمى في المؤسسات التعليمية.
- غلبة السياسي على التربوي.
- قصور برامج إعداد المعلمين، وتدريبهم أثناء الخدمة.

²⁰ عدلي، عصمت: مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ص ٣٥ - ٣٦.
²¹ عدلي، عصمت: مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ص ١٢٩ - ١٤٧.

١,٢ تهديدات خارجية:

- فيما يلي مجموعة من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن التربوي على الصعيد الخارجي:
- ممارسات احتلالية: حروب، وتوغلات، واعتقالات، وحصار، واغلاق، الخ.
 - كافة اشكال الغزو الثقافي المخطط والمبرمج والمنهج.
 - احتكار المعرفة.
 - الابارتيد المعرفي.
 - تدخلات جهات التمويل.
 - تدخلات اللاعبين السياسيين.
 - الاتفاقيات

٢. متى تكون التربية آمنة؟:

يمكن للتربية أن تكون آمنة حين تنجح في تحقيق ما يلي:

فيما يلي نستعرض بعض مكونات الأمن التربوي:

٢,١ الأمن الأخلاقي والروحي:

يعتبر الإعداد الأخلاقي للناشئة من أهم الأهداف التربوية الأساسية، بل لا نبالغ القول انه يشكل الخطوة الأولى من خطوات التنشئة الأخلاقية، وضرورة من ضروراتها التي يجب توافرها، وهو بالمناسبة لا يقتصر على المعرفة الخيرة، وتعلم واكتساب المفاهيم الأخلاقية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تكوين النزعة الصادقة والحقيقة والقيم^{٢٢}. إن تنمية الأخلاق وتقويمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية الروحية والإيمانية، والتي من خلالها يتم تنمية مشاعر الفرد وتهذيبها، وتعزيز شفافية حواسه وعواطفه، وإكسابه القدرة على التأمل في أسرار الكون.

٢,٢ الأمن الاجتماعي:

يتضمن الأمن الاجتماعي شعور أفراد المجتمع بالسلامة والطمأنينة في كل مجالات الحياة، وإشباع حاجاتهم الاجتماعية في محيطهم الاجتماعي، حيث يشعر كل فرد بأن له ذات لها دور في محيطها، وأن له دوراً اجتماعياً مؤثراً يدفعه للشعور بالحاجة إلى الانتماء، وللتمسك بتقاليد الجماعة ومعاييرها من خلال تمثلها كما لو كانت معاييرها الذاتية هو نفسه.

هذا وحسب (دور كايم)، فان تحقيق الأمن الاجتماعي هي من مهمة النظام التربوي في المجتمع، الذي يجب أن يسعى إلى إدماج الأفراد في كل واحد يطلق عليه "مفهوم التضامن الاجتماعي"، والذي من خلاله يتشرب أفراد المجتمع القيم الاجتماعية الإيجابية التي تغرس في نفوسهم قيم الانتماء الوطني، ومشاعر الوحدة الوطنية، التي تخلق التماثل الاجتماعي الضروري للمحافظة على بقاء الأمن، والاستقرار في المجتمع^{٢٣}.

²² عثمان بن صالح العامر: دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الخلفي والمجتمعي في عصر العولمة، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض (٢٠٢١ - ٢٠٢٤/٢/٢٤)،

<http://www.minshawi.com/other/aamer.htm>

²³ عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: الأمن مسؤولية الجميع: رؤي مستقبلية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض (٢٠٢١ - ٢٠٢٤ / ٢/٢٤ - ١٤٢٥ هـ) <http://www.minshawi.com/other/alyosif.htm>

٢,٣ الأمن الفكري والثقافي:

يقصد بالأمن الفكري والثقافي توفير السلامة والطمأنينة لأفراد المجتمع ضد كل الاتجاهات ذات الطوابع الفكرية وغير الفكرية، التي من شأنها تقويض وانهيار البناء الفكري القويم لأبناء المجتمع، وهذا من ابرز مهمات التربية ورجال الأمن الفكري فيها، الذين يجب أن يسعوا جاهدين بلا كلل أو ملل إلى إكساب أفراد المجتمع الحصانة الفكرية والثقافية التي تمكنهم من التصدي لكل الأفكار والمفاهيم والايديولوجيات الهزيلة التي تتناقض مع ديننا، وقيمنا، وأخلاقنا، وثقافتنا، والتي لا تستجيب لحاضرنا أو لمستقبلنا وعاداتنا.

في ضوء ما تقدم، وفي ظل ما نتعرض له كأمة عربية من غزو ثقافي وفكري مخطط ومبرمج، يستهدف ثقافتنا العربية، وفكرنا العربي، وإنساننا العربي، وامتنا العربية، ووحدتنا العربية، وحاضرنا ومستقبلنا العربي، فإن المصلحة العامة تحتم إعطاء الأمن الفكري والثقافي أهمية وأولوية خاصة، بحيث يتربع على قمة الهرم الامنى، ويأخذ دورا قياديا مميزا بين كل الجوانب الأمنية الأخرى. فلأمن الفكري والثقافي يعتبر احد أهم مقومات الأمن بمفهومه الشامل، إذ أن تحققه لدى الفرد يؤمن تحققا تلقائياً للأمن في الجوانب الأخرى كافة، ذلك لان العقل هو مناط القيادة العليا الواعية المميزة لدى الإنسان، وهو الجهة القيادية الموكلة بكل أصناف الأمن الأخرى، فإذا صلحت هذه القيادة صلح كل أفراد عائلة الأمن^{٢٤}.

ومن هنا، فإن رجال الأمن الفكري في العالم العربي تقع عليهم مسئولية تنمية عقول أفراد المجتمع، وصولاً لعقول مبصرة، واعية، فاهمة، مدركة، ناقدة، مميزة، محصنة، قيومة، قادرة على وزن الأمور بموازين النقد، والتمييز، والفرز، والتمحيص، كما تقع عليهم مسئولية التنشئة الثقافية، والتهديب، وتنمية المعارف بالخبرات البشرية السابقة والحاضرة، وتوسيع المدارك، والتعريف ببعض المواقف والقضايا والمشكلات والخلافات والاختلافات وكيفية التصرف فيها.

٢,٤ الأمن الاقتصادي:

اللافت أن الفقر له انعكاساته السلبية على الصحة العامة، والصحة النفسية لأفراد المجتمع، لما يلزمه عادة من الضجر، والتبرم، والقلق، والسخط، الأمر الذي يشكل بالنتيجة خطراً على الإنتاج والاقتصاد^{٢٥}. ومن هنا ليس مستغرباً القول بأن الأمن الاقتصادي يقصد به حماية الفرد من الفقر، وتوفير مشاعر الطمأنينة وعدم الخوف من احتياجه المادي.

في ضوء ما تقدم، تقع على مسئولية التربية إعداد الطاقة العاملة المؤهلة الخبيرة باعتبارها مفتاح التنمية، وإتاحة فرص عديدة للأفراد للتعرف على طاقاتهم الكامنة وتنميتها وتوظيفها، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات العمل والنمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وتطوير الاتجاهات الايجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية^{٢٦}.

²⁴ محمد علي القضاة : الأمن الفكري ودور الجامعات في تحقيقه،

<http://www.almualem.net/almualem/news.php?action=view&id=327>

²⁵ يوسف القرضاوي: "مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص ١٩

²⁶ عماد الدين، منى: مرجع سابق، ٢٣-٢٤/٣/٢٠٠٤.

٢,٥ الأمن النفسي والعاطفي:

فيما يخص مفهوم الأمن النفسي والعاطفي، هناك العديد من وجهات النظر، فحسب (حامد زهران) فهو "شعور الفرد بأن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها هي بيئة صديقة، وشعوره بأن الآخرين يحترمونه ويتقبلونه داخل الجماعة"^{٢٧}، أما (محمد إبراهيم كاظم) فيشير "انه انعدام الشعور بالألم من أي نوع من الخوف أو الخطر"^{٢٨}، في حين يرى آخرون انه: "شعور الفرد بالتواد، والتقبل، والحب من قبل الآخرين، مع قلة شعوره بالخطر، والقلق، والاضطراب".

٢,٦ الأمن البيئي:

الأمن البيئي هو مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات، ويقصد به "توفير الأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية، أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث، أو سوء إدارة"^{٢٩}. اللافت أن موضوع الأمن البيئي أصبح يعتبر من أولويات واهتمامات الحكومات والدول والمنظمات في أنحاء العالم، بل لا نبالغ القول انه أصبح يعادل اهتمامها بالأمن السياسي.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن ضمان تحقيق الأمن البيئي هي مسئولية تربوية بامتياز، فالتربية يقع عليها مسئولية إثارة الوعي لدى أفراد المجتمع بقضايا البيئة ومشكلاتها، وإكسابهم المعارف والمعلومات ذات العلاقة بالبيئة، وتكوين الاتجاهات والقيم لديهم للإسهام في تحسينها، وحمايتها، وصونها، والاستثمار الرشيد لها^{٣٠}، وهي مجموعة من القيم الخلفية التي يجب أن يتمثلها أفراد المجتمع، والتي يجب أن يعبروا في سلوكياتهم.

٣. العوامل التي تؤثر في الأمن التربوي:

من الواضح أن الأمن التربوي يتأثر بالعديد من العوامل من أهمها:

٣,١ العامل التاريخي: فكل دولة لها تراث وميراث تاريخي يؤثر في فكر وعقائد شعبها، وكذلك في تنظيم نمط الحياة فيها، ويساهم في تكوين وبلورة مخزون القيم الجوهرية فيها.

٣,٢ العامل الجغرافي: يتأثر الأمن التربوي إلى حد بعيد بجغرافية الدولة، حسب موقعها الجغرافي والإستراتيجي، ومساحتها، ومواردها، والسكان والتركيب السكاني من حيث النوع والدين واللغة والفعالية.

٣,٣ العامل التقني والعلمي: وهذا ذو علاقة مباشرة بانعكاسات الغزو الفكري على البني التربوية، وإصابته للأمن التربوي بشروخ مميّنة.

٣,٤ العامل الأيديولوجي: وهذا العامل يؤثر في الأمن المجتمعي بعامته، كما انه يتهدد الأمن التربوي خاصة.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الأمن التربوي والأمن الوطني والقومي:

اشرنا في معرض حديثنا عن مفهوم الأمن الوطني والقومي أن هذا المفهوم قد تجاوز بكثير البعد العسكري، بحيث أصبحت التنمية هي جوهر هذا الأمن، ومن هنا يمكننا القول بأن الأمن الوطني والقومي لن يتحقق دون تنمية حقيقية تلعب فيها التربية الواعية المبصرة دورا مركزيا باعتبارها من أهم وسائل إعداد القوى البشرية، وقيادة ومساندة التغيير

²⁷ زهران، حامد: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، ط٤، القاهرة، ١٩٨٤.

²⁸ كاظم، محمد: التطور في قيم الطلبة، دراسة تتبعية لقيم الطلاب في خمس سنوات، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦

²⁹ فايق حسن جاسم الشجيري: البيئة والأمن الدولي، <http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beeaa.htm>

³⁰ صافي، يوسف: "قضايا تربوية معاصرة"، ٢٠٠٨، ص ٥١.

في المجتمع، ومساهمتها في حل المشكلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ناهيك عن كونها تمثل قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات، بما يدعم جهود انجاز التنمية الحقيقية بفعالية واقتدار³¹.

من جانب آخر، وباعتباره جزءا رئيسا من منظومة الأمن الوطني والقومي، فإن الأمن التربوي يشكل جزءا رئيسا في عملية التفاعل والتأثير والتأثر المستمرين مع جوانب الأمن الأخرى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والبيئية في هذه المنظومة، والذي يصب في النهاية في خانة انجاز الأمن الوطني والقومي.

من المهم التأكيد هنا أيضا أن أمن المجتمع هو الركيزة الأولى التي تقوم عليها بقية المقومات، إذ لا يمكن أن يرتقى أي مجتمع دون عنصر الأمن، وبطبيعة الحال، فإن التربية هي من أهم أسس الأمن، فمن خلال التربية يمكن للدول أن تصنع المعجزات، فهي أداة التحرر والاستقلال، وأداة بناء الوطن والمواطن، وأداة صناعة الحرية والديمقراطية، وأداة تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والقومية، وأداة تعزيز الذاتية الثقافية، والتنمية الاقتصادية، وتحديث المجتمع، وأداة الحفاظ على البيئة من التلوث³².

اللافت، أن الأمن الوطني والقومي بمفهومه الشامل قد تعدى جانب "الأمن العسكري"، الذي يركز على الأبجديات العسكرية الأساسية مثل الدفاع عن تراب الوطن وحماية حدوده، والحفاظ على السلامة والأمن، وحفظ النظام الداخلي في شتى مناحي الحياة، بما يكفل الطمأنينة والراحة لأفراد المجتمع، ليشمل الحفاظ على التماسك الاجتماعي للجبهة الداخلية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق المشاركة المجتمعية، لمواجهة القضايا والتحديات الحاضرة والمستقبلية، ومتطلبات التنمية، بوصفها ركائز أساسية تمثل الخط الدفاعي والأمني الأول لأي دولة من الدول، والأسس العامة التي يرتكز عليها ما يمكن تسميته "التنمية الأمنية الوطنية المستدامة".

هذا وباعتباره نتاجا للاندماج والتكامل بين الأمن التربوي والأمن الوطني والقومي، فإن مفهوم التنمية الأمنية الوطنية المستدامة، يمكن أن يكون منهج عمل إجرائي لتحقيق أقصى مستويات الأمن الوطني والقومي، ليس في الجانب العسكري فحسب، بل في شتى جوانبه وأبعاده الأخرى: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، والإعلامية، والبيئية. بخصوص جانب "الأمن السياسي"، يجب التركيز على القدرة على التعامل مع المستجدات والتكتلات السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، والتعامل مع متطلبات الإصلاح السياسي الداخلي (توسيع المشاركة السياسية والمجتمعية، والتعامل الواعي مع القضايا والديمقراطية والانتخابية). أما من حيث جانب "الأمن الاقتصادي"، يجب أن يتم التركيز على قضايا ترشيد الطاقة، وتعظيم الاستثمار، وتوطين الوظائف، وتحقيق المواطنة الاقتصادية، وحماية المستثمر والمستهلك على حد سواء، ومحاربة شتى أنماط التجارة والأعمال الاقتصادية غير المشروعة.

إضافة إلى ما تقدم، وعلى صعيد "الأمن الاجتماعي" يجب التركيز على كيفية التصدي للقضايا المجتمعية الكبرى مثل الفساد الإداري، ومحاربة الفقر والتعصب، والقضاء على ظاهرة الأخذ بالتأثر، والتخلص من الفكر المتطرف، ومواجهة الاستبداد، وإلغاء الرأي الآخر، ومعالجة حالات التقليد الأعمى لبعض القيم والعادات المستوردة، أو حالات التشبث ببعض القيم والعادات المحلية البالية، على أن يكون المعيار في الحكم على كلتا الحالتين الالتزام بالثوابت الدينية والمجتمعية. أما فيما يخص جانب "الأمن التقني"، يجب التركيز على نشر الثقافة التقنية، ومحاربة القرصنة،

³¹ صافي، يوسف: "التربية وتنمية المجتمع"، ٢٠٠٩، ص ٢.

³² على، سعيد: مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ١١٤.

والاختراقات التقنية، ومحاربة الاحتكار التقني، وتوطين التقنية، وتوظيفها بالشكل المناسب الذي يخدم مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء.

أما في جانب "الأمن الإعلامي والثقافي"، فإن مفهوم التنمية الأمنية المستدامة يركز على الانفتاح والتعايش مع الآخرين، مع الحفاظ على الهوية الحضارية، والتصدي لمحاولات الغزو والتغريب، ومسح الهوية الثقافية أو ذوبانها، وتقديم الإعلام البديل الهادف القادر على المنافسة، والخروج عن دائرة سلطة المافيا الإعلامية. أما أخيراً، وعلى صعيد بعد "الأمن البيئي"، فإن التركيز يجب أن يتم على جانب التوعية، وإمكانية التعامل مع القضايا البيئية داخليا وخارجيا، والمحافظة على الثروات البيئية، والحد أو التخلص من كل مسببات التلوث والتهديد البيئي.

من الواضح أن "مفهوم التنمية الأمنية الوطنية المستدامة" إنما هي تنمية أمنية وطنية لجميع المناطق والتجمعات السكانية، وتنمية أمنية وطنية لجميع الأجيال المتعاقبة، وتنمية عسكرية بشقيها الدفاعي والأمني، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتقنية، وإعلامية، وبيئية، وتنمية يعتبر الأمن التربوي الحاضن لها جميعا خصوصا وأنه يقع في قلب وفي بؤرة كل جوانب التنمية الأمنية الوطنية المستدامة. وعليه فإن الأمن التربوي، بما يحمله من مسؤولية كبرى في بناء الأجيال، وتشكيل المنظومة القيمية والمعرفية والمهاراتية لجميع أفراد المجتمع، وما يستتبع ذلك من ممارسات على أرض الواقع، إنما يشكل النواة الأساسية لجميع أشكال الأمن الوطني والقومي.

من المهم التأكيد في هذا السياق، أن دائرة الأمن التربوي لا تقتصر على مؤسسات التعليم النظامي وحدها، رغم أهميتها، ودورها القيادي في ترسيخ وبناء مفهوم الأمن الوطني والقومي، إذ أن بقية المؤسسات المعنية بالتنشئة التربوية، كالمؤسسة الأسرية "البيت"، والمؤسسة الدينية "المسجد"، والمؤسسة الإعلامية "المرئية"، والمسموعة، والمقروءة"، بوصفها وسيلة من وسائل التربية الجماهيرية، وغيرها من المؤسسات غير النظامية، تتحمل دورا أساسيا في مجال الأمن التربوي، الأمر الذي يؤكد على أهمية التنسيق والتكامل، والعمل المشترك، بين جميع المؤسسات التعليمية بمختلف أنماطها ومستوياتها. أن نجاح هذه المؤسسات في مهمة تحقيق الأمن الوطني والقومي يتطلب منها إكساب أفراد المجتمع أساليب التفكير العلمي القائمة على الدراسة والتحليل، والنقد، وإصدار الأحكام أيضا، والقدرة على التفكير السليم وتحكيم العقل، والقدرة على إصدار أحكام موضوعية، وعلى تخييل الحلول المناسبة للمشكلات المطروحة أو موضوع البحث، وعلى الانتقاء من بين البدائل والخيارات، من خلال تفحص جوانبها المختلفة والمقارنة بينها، أي باختصار المهارات ذات العلاقة بالتفكير، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات³³.

هذا وفي نفس السياق، لقد أصبحت قضية التربية والتعليم قضية عالمية، بل من الملاحظ أنها قد تحولت من موضوع يهتم أهل المهنة والخبراء والمتخصصين فيه، إلى موضوع سياسي يدخل في الاهتمامات اليومية للقادة والمواطنين على السواء، لأنه ذو علاقة مباشرة بأمن الدولة الوطني والقومي، ومن هنا ليس مستغربا أن تحتل قضايا مشكلات التعليم وتطويره في الدول المتقدمة المرتبة الأولى في قائمة أولوياتها، قبل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إذ أن البحث عن حلول حقيقية لمشاكل التربية والتعليم في هذه الدول يظل الواجب الأول، الذي يجب أن لا يسبقه أي واجب آخر. من هنا، فإننا نجد الدول المتقدمة (دول الشمال)، في إطار تفكيرها الدائم بمستقبل أوطانها وأبنائها، ورغم كل ما حقته من انجازات علمية وتكنولوجية عظيمة، تعيد النظر باستمرار في أنشطتها التعليمية، بغرض تقديم تعليم جديد نوعي يعد أبنائها للعيش في عالم اليوم، وعالم الغد بكل ما يحمله من تغيرات ومفاجآت، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى

³³ إبراهيم، مجدى: مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ١٤.

إدراك المسؤولين في هذه الدول أن التربية والتعليم هي جزء رئيس في منظومة الأمن الوطني والقومي لها، كل ذلك يأتي بطبيعة الحال على قاعدة أن الدنيا تتغير، والعالم يجرى، ومن لا يواصل مسيرة التقدم، فإنه يتخلف عن ركب المستقبل، وبالتالي تظهر المشكلات التي تهدد الأمن الوطني والقومي لهذه الدول^{٣٤}.

رابعاً: متطلبات تحقيق الأمن التربوي كركيزة للأمن الوطني والقومي:

لضمان تحقيق الأمن التربوي، يجب إعطاء الأولوية للجانبين التاليين:

١. بنية الأمن التربوي:

وهنا يجب إعطاء الأولوية لتعزيز أركان بنية الأمن التربوي التالية:

١،١ الهوية الحضارية:

يقصد بالهوية الحضارية الخصوصية والتفرد، وارتباطها بالوعي بوجود طابع وخصوصية عربية، إذ أن الهوية هي شعور عقلي، ووجداني، بتحقق الذات في الوجود الجماعي للأمة كلها، دون انفصام، أو انفصال عنه. ومن هنا تعتبر الهوية الحضارية شرطاً أساسياً لإكساب الأمة العربية ذاتية خصوصية، وصلابة ثقافية تمكنها من مواجهة محاولات اختراقها، الأمر الذي يؤكد أهمية الاعتبار للهوية الحضارية بكامل مكوناتها، وعناصرها الأصيلة، كركيزة، وباعث، وحافز لتنمية ذاتية إنسانية أصيلة متوازنة.

١،٢ فلسفة عربية للتربية:

وهذا يعني أهمية التوصل إلى مجموعة مبادئ وقوانين، يمكن الارتكاز عليها لتحريك الواقع التربوي الثقافي العربي نحو الأهداف المنشودة للأمة العربية، مع أهمية الاستفادة من التجارب التربوية الناجحة التي تحدثت خارج الوطن العربي شريطة انسجامها الكامل مع واقعنا العربي ديناً، وثقافة، وعاداتاً، وتقاليدياً.... الخ، بما يمكننا من الاستتارة، وزيادة القدرة على رصد الواقع العربي بشكل موضوعي، وحسن توجيهه نحو مستقبل أفضل .

وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد أن تركز الفلسفة العربية للتنمية على مجموعة مبادئ تتضمن: المبدأ الإيماني، والمبدأ الإنساني، والمبدأ الأخلاقي، والمبدأ الاجتماعي، والمبدأ الوطني القومي، والمبدأ الإنساني، والمبدأ العلمي، ومبدأ التنمية الاقتصادية، ومبدأ العمل، ومبدأ ديمومة الحياة، ومبدأ الأصالة والتجديد^{٣٥}.

١،٣ التأسيس:

وهذا يعني التميز، واتساح الشخصية، من خلال تحقيق السمات الخاصة بروح الأمة العربية وطبيعتها وشتى مقوماتها في الفكر والثقافة والفن والحضارة جميعاً، وعلى رأس وأهم هذه المقومات عقيدتنا الإسلامية الغراء.

١،٤ التلاقح الحضاري والاستقلال:

من الواضح أن التمايز الحضاري يختلف تماماً عن الانغلاق، أو الجمود، أو قل العداء الحضاري، فقد أثبتت شواهد التاريخ الإنساني أن التمايز الحضاري لا و لم يمنع من النقاء الحضارات وتفاعلها، خصوصاً وأن الفكر الإنساني هو، بالنهاية، مشترك إنساني عام. على كل حال، فإن التلاقح، بحكم كونه عملية تفاعل وتخصيب نشطة بين بنيتين اجتماعيتين أو أكثر، يستلزم شروطاً أساسية من أبرزها أن تكون الثقافة الاجتماعية ثقافة موجهة، بحيث لا تكون أيقونة ترمز إلى معنى مقدس قديم، وأن تمتلك الحضارة تصوراً تاريخياً عن نفسها، وتصوراً للعالم من حولها، ورؤية

³⁴ إبراهيم، مجدى: مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ص ٣١ - ٣٣.

³⁵ اليماني، عبد الكريم: "فلسفة التربية"، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤، ص ص ٢٧٨ - ٢٩٥ .

مستقبلية تعبئ جهودها، فالبنية الحضارية، إنما هي بنية قادرة على تمثل، وهضم الوافد، والاستمرار في تطورها وهي واعية بذاتها، في حركة ارتقائية طالما صانت حيويتها وشروط فاعليتها. وعليه فإن تفاعل البنية الحضارية مع الحضارات الأخرى، وتمثلها للوافد، إنما يثريها، ويمنحها قوة على قوة، في حين أنها وبكل تأكيد، ستعاني من ضربة قاتلة، إذا أصابها آفة وداء الاكتفاء الذاتي، كما أنها، لا محالة، هالكة إن لم تفرق بين التفاعل الحضاري والغزو الحضاري^{٣٦}.

٢. مبادئ ومرتكزات:

من المهم التأكيد هنا أن الأمن التربوي يمكن أن يتحقق من خلال ارتكازه على مجموعة من المبادئ من أهمها:

٢,١ صياغة خطاب تربوي أممي موحد، يركز على حصانة ووقاية البناء الفكري، ويوجه جميع البرامج والأنشطة والممارسات التي تتم من خلال المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية، بحيث لا يفاجأ الناشئة والشباب المتلقون لهذه الأنشطة والبرامج بوجود ثمة تعارض أو تناقض قد يصل في بعض الأحيان إلى التضاد في المضامين والغايات والتوجهات لتلك المؤسسات التربوية.

٢,٢ بناء الشخصية المتكاملة، وتعزيز مفهوم الذات في إطار الهوية الحضارية والهوية الوطنية اللتين تستندان إلى الدين، وقيم الحضارة، والنظام السياسي.

٢,٣ إعادة النظر في تشكيل الثقافة التنظيمية للمؤسسات التعليمية، التي يجب أن تتوافر فيها الضوابط والمتطلبات الأساسية لتهيئة المناخ المؤسسي لبناء الشخصية المتكاملة المترنة القادرة على المشاركة في تنمية المجتمع، والإسهام في تحقيق الأمن الوطني الشامل^{٣٧}

٢,٤ أن يتعلم الفرد كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة، وكيف يتحقق أمنه بصفة خاصة، وذلك من خلال تهيئة نفسية، واجتماعية، من أجل التكيف مع قيم، وآمال، وتطلعات مجتمع ينشد السلوكيات المثالية الجماعية التي تحقق الأمن والأمان^{٣٨}.

٢,٥ إتاحة الفرص التعليمية المتساوية للجميع، والعدالة في توزيع الخدمات التربوية بين المناطق،

٢,٦ توفير بيئة ثقافية داخل المؤسسات التربوية، تفسح المجال لحرية التعبير والحوار، وتقبل الرأي الآخر، والمشاركة الجماعية في صنع القرارات التربوية.

٢,٧ ارتكاز البرامج والأنشطة التعليمية على مبدأ الجودة والتميز، والإبداع، والابتكار، لإعداد جيل صالح، ومنتج قادر على المشاركة في شتى أبعاد منظومة الأمن الوطني والقومي^{٣٩}.

٢,٨ التوقف عن سياسة استيراد ونقل تجارب الناجحين التعليمية، فما يصلح لمجتمع ما، لا يعني صلاحه لمجتمع آخر.

٢,٩ التعامل الواعي مع المانحين.

٢,١٠ التعامل الواعي مع اللاعبين السياسيين.

٢,١١ تقريب الكفاءات، وتغيبب الثقافات عن مسرح التربية والتعليم.

³⁶ على، سعيد: الأمن التربوي العربي، قضايا تربوية (٣)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩، ص (١١٨ - ١٣٧).

³⁷ صانع، عبد الرحمن: "الأمن التربوي والأمن الوطني وجهها لوجه"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٤٦٣٦، ٢١/٦/٢٠٠٦.

³⁸ برکه بن زامل الحوشان: أهمية المؤسسة التعليمية في تنمية الوعي الأمني، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك

فهد الأمنية بالرياض (٢٠٢١ - ٢٠٢٤ / ١٤٢٥ هـ)، <http://www.minshawi.com/other/hoshan.htm>،

³⁹ صانع، عبد الرحمن: مرجع سابق، ٢٠٠٦.

٢,١٢ تغليب التربوي على السياسي.

٢,١٣ المواجهة الواعية لظاهرة التعصب في المؤسسات التعليمية.

٢,١٤ التصدي لظاهرة التناقض بين مؤسسات التربية النظامية، والتربية غير النظامية، وتحقيق التكامل بينهما.

٢,١٥ إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين، وتدريبهم أثناء الخدمة.

٢,١٦ ارتكاز التربية على خطة إستراتيجية، يتم إعدادها في ضوء الواقع والإمكانات، تتضمن رؤية، ورسالة، وقضايا

إستراتيجية، وأهداف إستراتيجية، وبرامج إستراتيجية الخ.

٢,١٧ أن يساهم التربويون بدورهم في انجاز وحدة الوطن السياسية، والجغرافية، والتشريعية.

٣. الأمن التربوي: وصفة حل ناجحة بامتياز:

نعم لتربية آمنة في فلسطين نعم لتربية آمنة في فلسطين تعد أبناء فلسطين إعدادا يؤهلهم لقيادة ناجحة
لمعركة تحقيق الأمن السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، والبيئي حاضرا ومستقبلا..... نعم لتربية
آمنة تضمن لنا بالنتيجة أمانا وأمانا، وتماسكا اجتماعيا، ووطنا وواحدا موحدا، ووحدة وطنية، وتحررا، واستقلالا،
ودولة، وحرية، وديمقراطية، وعدلا، ومساواة، وتنمية، وتقدما، وتطورا، ومستقبلا واعداء، ومكانا مرموقا في عالم
المتقدمين.